وتعديل قرار ٢٤٢ ، لانه لا افضلية لهذا القرار على غيره من القرارات السابقة ، وبان الحل ينبغي ان يكون على اساس كل قرارات الامم المتحدة · كما قدمت سوريا ورقة عمل باتفاق عربي تطالب فيها انسحاب اسرائيل والاعتراف بحقوق الفلسطينيين ووضع برنامج لتحقيق السلام · اما مصر فقد طالبت بعقد مؤتمر جنيف ، في اسرع وقت ، بحضور الفلسطينيين ، وكتبت « الاهرام » ان الرئيس انور السادات يعتبر انه ليس من الضروري اجراء تعديل للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ · أما الفلسطينيون فقد اصروا على التعديل وطالبوا بالانسحاب وبحق تقرير المصير والعودة وانشاء الدولة المستقلة · وهكذا ظهر الصراع واضحا بين خطين عربيين : خط تمثله مصر ، يريد ان يتفادى الفيتو الاميركي ، وخط آخر تمثله سوريا و م·ت·ف لا يأبه بذلك · ولكن الوفود العربية توصلت في النهاية الى مشروع قرار معدل ، قدمته دول عدم الانحياز ·

اما فيما يتعلق بالاوروبيين فقد اتخذت فرنسا الموقف الاكثر وضوحا ازاء القضية الفلسطينية بالمقارنة مع مواقف الدول الاوروبية الأخرى ، داعية الى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، والانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ ، مؤكدة على حق كل دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الوجود داخل حدود معترف بها ومضمونة وآمنة · وقد كانت المواقف الاوروبية بمجملها ، عمليا ، اقرب الى تأييد القضية الفلسطينية ، وشكلت خروجا على الموقف الاميركي المتزمت الذي اصر على ان للفلسطينيين « مصالح مشروعة » فقط · فاسوج طالبت ، مثلا باشراك الفلسطينيين في المناقشات الدولية ، واعترفت « ان لعرب فلسطين مصالح وحقوقا وطنية وشرعية » · أما بريطانيا فقد ايدت حقوق الفلسطينيين ، مع التأكيد على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ (٤٨) · وقد بررت اميركا موقفها المعارض بأن مشروع القرار ، لو قبل ، كان سيغير الهيكل ، المقر آنذاك ، لجهود السلام في الشرق الاوسط ، اي مؤتمر جنيف ·

وفي ٢٢ اذار ١٩٧٦ بدأ مجلس الامن مناقشاته حول القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط (للمرة الثانية في تلك السنة) أثر انتفاضة الارض المحتلة ، بطلب من ليبيا والباكستان · وقد اشتركت ، هذه المرة ، م·ت·ف · واسرائيل في المناقشات ، وجلس مندوبيهما وجها لوجه ، رغم احتجاج مندوب الولايات المتحدة على دعوة منظمة التحرير · واثناء النقاش ، تقدمت دول عدم الانحياز بمشروع قرار للمجلس يدين اعمال القمع الاسرائيلي . في حين انتقد المندوب الاميركي الاجراءات الاسرائيلية في الارض المحتلة ، وضم مدينة القدس واقامة المستوطنات ، مما اثار قلقا في تل ابيب ·

وقد اجريت تعديلات عدة على مشروع القرار الداعي الى ادانة اسرائيل بسبب اعمال العنف التي تمارسها ضد المواطنين العرب في الاراضي المحتلة ، وذلك من اجل تجنب الفيتو الاميركي · وجاء في نص المشروع المعدل ان مجلس الامن « يعبر عن أسفه » لان « اسرائيل لم تضع حدا للاجراءات والسياسات الرامية الى تغيير وضع مدينة القدس · ولم تلغ ايضا الاجراءات التي اتخذت في هذا الشأن [ويطالبها] بانهاء احتلالها على وجه اراضي العرب وممتلكاتهم ، او اقامة مستوطنات اسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ، واحترام ومراعاة حرمة الاماكن المقدسة الواقعة تحت احتلالها والتخلي عن مصادرة وتملك اراضي العرب وممتلكاتهم ، او اقامة مستوطنات اسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ، والتخلي عن جميع الاجراءات والسياسات الاخرى الرامية الى تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس وكذلك الغاء الاجراءات السابق اتخاذها في هذا الشأن » (٤٩) ·